



قرار

اللجنة العليا للانتخابات

رقم (١٩) لسنة ٢٠١٤ م

بتشكيل لجان انتخابات المحافظة في انتخابات مجلس النواب

وفقاً للمادة (١٢) من قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٤ والمواد (١٠) وما

بعدها من قانون مجلس النواب رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٤

اللجنة العليا للانتخابات :

- بعد الاطلاع على الدستور المعدل الصادر في الثامن عشر من يناير ٢٠١٤ م
- وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية .
- وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ بشأن مجلس النواب .
- وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٢٣١) لسنة ٢٠١٤ بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات .
- وعلى موافقة مجلس القضاء الأعلى .
- وعلى موافقة المجالس الخاصة لكل من مجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة وهيئة النيابة الإدارية .
- وعلى موافقة اللجنة العليا للانتخابات بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٢ / ١٠ / ٢٠١٤ .

قررت

(تمهيد)

نصت المادة (١٢) من قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ على أن :

"تشكل اللجنة العليا لجنة انتخابية بكل محافظة يشار إليها في هذا القانون بعبارة (لجنة انتخابات المحافظة) تكون برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية ، وعضوية قاض بمحاكم الاستئناف ومستشار بمجلس الدولة ، واحد نواب رئيس هيئة قضايا الدولة ، واحد نواب رئيس هيئة النيابة الإدارية ، تختارهم المجالس الخاصة لهذه الجهات والهيئات القضائية ، كما تختار هذه المجالس عضواً احتياطياً يحل محل العضو الأصلي عند قيام مانع لديه ، وتحدد اللجنة العليا اختصاصات هذه اللجنة "



ونصت المادة (١٠) من قانون مجلس النواب رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٤ على ان :

" يقدم طلب الترشح لعضوية مجلس النواب ، في الدوائر المخصصة للانتخاب بالنظام الفردي ، من طالبي الترشح كتابه الى لجنة انتخابات المحافظة التي يختارها للترشح ، خلال المدة التي تحددها اللجنة العليا للانتخابات على الا تقل عن خمسة أيام من تاريخ فتح باب الترشح ."

ويكون طلب الترشح مصحوبا بالمستندات الآتية :

- بيان يتضمن السيرة الذاتية للمترشح وبصفته خاصة خبراته العلمية والعملية .
- صحيفة الحالة الجنائية لطالب الترشح .
- بيان ما اذا كان مستقلا او منتميا الى حزب ، واسم هذا الحزب .
- إقرار ذمة مالية له ولزوجته وأولاده القصر .
- الشهادة الدراسية الحصول عليها .
- شهادة تأدية الخدمة العسكرية الإلزامية ، أو ما يفيد الإعفاء من أدائها طبقا للقانون .
- إيصال إيداع مبلغ ثلاثة الاف جنيه ، تودع خزانة المحكمة الابتدائية المختصة بصفة تأمين .
- المستندات الأخرى التي تحددها اللجنة العليا للانتخابات لإثبات توفر الشروط التي يتطلبها القانون للترشح .

وتنظم اللجنة كيفية نشر البيانات اللازمة لكافالة الحق في المعرفة . وتسرى الأحكام المنصوص عليها في الفقرات السابقة على مرشحى القوائم ، على أن يتولى مثل القائمة الانتخابية اتخاذ إجراءات ترشحهم بطلب يقدم على النموذج الذى تعدد اللجنة العليا للانتخابات ، مصحوبا بالمستندات التي تحددها اللجنة لإثبات صفة كل مرشح بالقائمة ، وإيصال إيداع مبلغ ستة ألاف جنيه بصفة تأمين للقائمة المخصص لها (١٥) مقعداً ويزاد هذا المبلغ إلى ثلاثة أضعاف للقائمة المخصص لها (٤٥) مقعداً .
وتعتبر جميع الأوراق والمستندات التي تقدم أوراقا رسمية في تطبيق أحكام قانون العقوبات .



ونصت المادة (١٤) من قانون مجلس النواب رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٤ على أن :

" تقييد طلبات الترشح بحسب ساعة و تاريخ ورودها في سجلين ، يخصص أحدهما للمترشحين بالنظام الفردي ، ويخصص الثاني لمترشحي القوائم و تعطى عنها إتصالات ، و يتبع في شأن تقديمها و حفظها الإجراءات التي تحددها اللجنة العليا للانتخابات "

((المادة الأولى))

تشكل لجان انتخابات المحافظة برئاسة رؤساء المحاكم الابتدائية في كل محافظة وفقاً للمادة (١٢) من قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٤ وعضوية القضاة وأعضاء الجهات والهيئات القضائية الأخرى ، وذلك طبقاً للكشوف المرفقة .

((المادة الثانية))

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ النشر ، كما ينشر ملخص واف له في جريدين يوميين واسعى الانتشار ، وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

صدر في : ٢٠١٤/١١/٨٣

رئيس

اللجنة العليا للانتخابات

رئيس محكمة استئناف القاهرة

القاضي /

أمين عباس

((أيمن عباس))

عضو مجلس القضاء الأعلى